

المحاسبة كأداة للتغير الاجتماعي "دراسة استكشافية في محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى المصارف الليبية الواقعة في منطقة وادي الشاطئ ومدينة بنغازي"

"An Exploratory Study on Social Responsibility :Accounting as a Tool for Social Change
Accounting In Libyan Banks in the Wadi Al-Shati Region and the City of Benghazi"

عبد الباسط صلاح محمد الشكري^{1*}، يوسف مصباح علي محمد²

سلمية صويدق حامد الصويدق³ فائزة صالح عيسى البرغثي⁴

¹ ماجستير محاسبة من الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، (ليبيا)،

(Alshukri2k2@gmail.com)

<https://orcid.org/0009-0009-1781-2930>

² ماجستير محاسبة، محاضر، المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية القرضة الشاطئ، (ليبيا)، (Yousefalbdree@gmail.com)

<https://orcid.org/0009000181952569>

³ ماجستير علم الاجتماع، مدير مكتب دعم وتمكين المرأة بالأكاديمية الليبية فرع طبرق، (ليبيا)، (Slimaswldek@gmail.com)

<https://orcid.org/0009-0009-6618-8708>

⁴ طالبة ماجستير بقسم الاجتماع بالأكاديمية الليبية بنغازي، (ليبيا)، الإيميل (Faizasleh9@gmail.com)

<https://orcid.org/0009-0001-8195-2569>

تاريخ الاستلام: 2025-07-10 تاريخ القبول: 2026-04-26 تاريخ النشر: 2026-05-19

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الاستكشافية إلى تحليل دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية بوصفها ممارسة محاسبية ذات بعد تحويلي تسهم في تحقيق التغير الاجتماعي، وذلك من خلال دراسة واقع تطبيقها في المصارف الليبية العاملة في منطقة وادي الشاطئ ومدينة بنغازي. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن المحاسبة المعاصرة لم تعد تقتصر على تسجيل المعاملات المالية وإعداد القوائم المالية، بل أصبحت أداة استراتيجية يمكن من خلالها تعزيز الثقة بين المؤسسات المالية والمجتمع، بما يسهم في دعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعومة بدراسة ميدانية من خلال تصميم استبيان وُزِعَ على عينة قصدية من العاملين في القطاع المصرفي. وقد تضمن الاستبيان مجموعة من المحاور التي تناولت مستوى إدراك الإدارات المصرفية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ودور الأطر المؤسسية والتشريعية في دعم تطبيقها، إضافة إلى التحديات والصعوبات التي تواجه المصارف في تبني هذا النوع من الممارسات المحاسبية وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك مستوى مقبولاً من الوعي لدى إدارات المصارف بأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تعزيز العلاقة بين المصرف والمجتمع، إلا أن هذا الوعي لا يزال في معظمه نظرياً ولم يتحول بصورة كافية إلى ممارسات عملية منظمة داخل المصارف. كما كشفت النتائج عن وجود مجموعة من المعوقات التي تحد من تطبيق هذه المحاسبة، من أبرزها ضعف الإطار التشريعي والمؤسسي الداعم، ومحدودية البرامج التدريبية المتخصصة، إضافة إلى ضعف البنية التحتية التكنولوجية وقلة المرونة في بعض الجوانب التنظيمية وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز وعي الإدارات المصرفية بأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والعمل على تطوير التشريعات المنظمة لها، إلى جانب تدريب الكوادر

* المؤلف المرسل.

المصرفية وتأهيلها، وإنشاء وحدات أو أقسام متخصصة بالمحاسبة الاجتماعية داخل المصارف، بما يسهم في تفعيل دور المصارف كمؤسسات مالية ذات مسؤولية مجتمعية فاعلة.

الكلمات مفتاحية: المحاسبة – المسؤولية الاجتماعية – التغير الاجتماعي – المصارف الليبية – وادي الشاطئ -بنغازي .

Abstract:

This exploratory study aims to analyze the role of Social Responsibility Accounting (SRA) as a transformative accounting practice that contributes to promoting social change. The study examines the reality of applying this accounting approach in Libyan banks operating in the Wadi Al-Shati region and the city of Benghazi. It is based on the premise that contemporary accounting is no longer limited to recording financial transactions and preparing financial statements; rather, it has evolved into a strategic tool capable of strengthening trust between financial institutions and society, thereby supporting social and economic stability and contributing to sustainable development. The study adopts the descriptive-analytical method and is supported by a field investigation conducted through a structured questionnaire distributed to a purposive sample of employees working in the banking sector. The questionnaire covered several dimensions, including the level of managerial awareness of the concept of social responsibility accounting, the role of institutional and legislative frameworks in supporting its implementation, and the main challenges that hinder the adoption of such practices within banks. The findings reveal that bank management demonstrates a moderate level of awareness regarding the importance of social responsibility accounting and its potential role in strengthening the relationship between banks and the community. However, this awareness has not yet been fully translated into systematic and organized practices within banking institutions. The results also indicate the presence of several obstacles that limit the effective application of social responsibility accounting, most notably the weakness of the supporting legislative and institutional frameworks, limited specialized training programs, insufficient technological infrastructure, and a lack of regulatory flexibility. In light of these findings, the study recommends enhancing managerial awareness of social responsibility accounting, developing supportive legislative frameworks, strengthening professional training for banking staff, and establishing specialized units dedicated to social accounting within banks. Such measures would contribute to reinforcing the role of banks as socially responsible institutions and active partners in community development rather than merely financial entities.

Keywords: Accounting – Social Responsibility – Social Change – Libyan Banks – Wadi Al-Shati – Benghazi.

1-الإطار العام

1.1 مقدمة الدراسة :

يشهد الفكر المحاسبي المعاصر تحولاً جذرياً في أهدافه، حيث انتقل التركيز من مجرد توفير معلومات مالية لخدمة الملاك إلى تقديم تقارير شاملة تعكس أداء المؤسسات تجاه المجتمع والبيئة. ولم تعد المحاسبة مجرد أداة تسجيل تقني، بل أصبحت وسيلة استراتيجية لتعزيز الشفافية والمساءلة ضمن إطار "الاستدامة

المؤسسية" وفي ظل التحديات العالمية المتزايدة، باتت "محاسبة المسؤولية الاجتماعية" تمثل الركيزة الأساسية لتقييم الأداء غير المالي للمنشآت. وتلعب البورصات العالمية والأسواق المالية دوراً حيوياً في توجيه هذا التوجه، حيث تفرض الهيئات الرقابية متطلبات إفصاح صارمة حول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)؛ نظراً لما لهذه المعلومات من تأثير مباشر على قرارات المستثمرين وتقييم المخاطر السوقية (Airout, 2025). وتُعد المؤسسات المصرفية، وباعتبارها القلب النابض للاقتصاد، أكثر القطاعات مطالبة بتبني ممارسات المحاسبة الاجتماعية؛ لما لخدماتها التمويلية من آثار اجتماعية وبيئية ممتدة. ومع ذلك، يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين "الممارسة الفعلية" للمسؤولية الاجتماعية في المصارف وبين "الإفصاح المحاسبي" عنها في التقارير السنوية وهذا التفاوت يعود في كثير من الأحيان إلى غياب أطر تنظيمية محلية ملزمة، مما يجعل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ممارسة اختيارية تفتقر إلى المعايير الموحدة (Alrawashedh, 2023). وفي السياق الليبي، تكتسب هذه الدراسة أهميتها من محاولة فهم واقع تطبيق هذه الممارسات في ظل بيئة اقتصادية تعاني من تقلبات هيكلية. إذ يفرض الواقع الحالي على المصارف الليبية - خاصة تلك المدرجة أو الطامحة للاندماج في الأسواق المالية - أن تتحول من مجرد مؤسسات ربحية إلى كيانات مسؤولة اجتماعياً، تدرك أن استدامتها مرتبطة بقدرتها على الإفصاح الشفاف عن أثرها الاجتماعي وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المحاسبة كأداة للتغيير الاجتماعي، من خلال تحليل واقع الممارسات الميدانية في المصارف الليبية ومقارنتها بالمعايير الدولية الحديثة.

2-1 الدراسات السابقة:

تناولت دراسة شابون (2015) بعنوان:

محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي - دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب بمدينة مصراته.

هدفت إلى التعرف على مدى إدراك الشركة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ومدى مساهمة تطبيقها في تحقيق الرفاه الاجتماعي. انطلقت مشكلة الدراسة من تساؤلين رئيسيين: ما مدى إدراك مسؤولي الشركة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟ وما مدى مساهمة المحاسبة الاجتماعية في تحقيق الرفاه؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والتحليل الوصفي، وتم استخدام استبانة وزعت على عينة قصدية من مسؤولي الإدارة العليا بالشركة. تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين: الأول لقياس الإدراك، والثاني لقياس اهتمام الشركة بأربعة مجالات هي: تنمية الموارد البشرية، العلاقة مع العملاء، خدمة المجتمع المحلي، والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية. بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا 0.728، مما يدل على ثبات وصدق الأداة. أظهرت النتائج أن إدارة الشركة تدرك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مع اتفاق المشاركين على أن الشركة تهتم بجميع المجالات الأربعة المذكورة. إلا أن الدراسة بيّنت في المقابل ضعف الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في تقارير مالية منفصلة، وغياب قوانين تلزم بالإفصاح، مما يشكل عائقاً أمام التطبيق الفعال. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها: ضرورة دعم الشركات لتطبيق المحاسبة الاجتماعية، وإصدار تشريعات تلزم بتخصيص جزء من الميزانية للنشاطات الاجتماعية، وتحديث القوائم المالية لتتضمن الإفصاح الاجتماعي، وتطوير معايير محاسبية مهنية خاصة بالمحاسبة الاجتماعية.

تناولت دراسة رزكارعلى أحمد وآخرين (2018) بعنوان:

موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين نوعية الخدمات المصرفية. أجريت هذه الدراسة الميدانية على عينة من المصارف التجارية العاملة في محافظة السليمانية وإدارة كرميان، وهدفت إلى تحليل مدى التزام هذه المصارف بالمسؤولية الاجتماعية، ودور هذا الالتزام في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، في ظل التوجه العالمي نحو دمج البعد الاجتماعي ضمن مهام المؤسسات المالية. وانطلقت مشكلة الدراسة من تساؤلات حول مدى التزام المصارف بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، وقدرتها على تطبيقها، وتأثير ذلك على جودة الخدمات واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث صُممت استبانة وزعت على (35) موظفًا من الأقسام المالية والإدارية بالمصارف المستهدفة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، مع تحقيق نسبة استجابة شبه كاملة. وتضمنت الاستبانة محاور رئيسية لقياس أبعاد المسؤولية الاجتماعية (القانوني، الأخلاقي، الإنساني، والبيئي)، إضافة إلى محور خاص بقياس جودة الخدمات المصرفية من حيث السرعة، الثقة، الأمان، التعامل الأخلاقي، وتنوع المنتجات وأظهرت النتائج أن مستوى التزام المصارف بالمسؤولية الاجتماعية جاء مرتفعًا نسبيًا بمتوسط حسابي عام (3.88)، مما يعكس وجود وعي وممارسة ملموسة تجاه الالتزامات المجتمعية. كما بلغت جودة الخدمات المصرفية مستوى عاليًا بمتوسط حسابي (3.95)، دلالة على اهتمام المصارف بتقديم خدمات متكاملة تحترم خصوصية العملاء وتلبي احتياجاتهم المتنوعة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية وارتفاع جودة الخدمات، مما يؤكد أهمية دمج البعد الاجتماعي ضمن الاستراتيجية العامة للمصارف وبناءً على النتائج، أوصت الدراسة بزيادة التركيز على الأبعاد الإنسانية والبيئية ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية، تفعيل دور البنك المركزي في متابعة أداء المصارف، ووضع خطط وبرامج تدريبية لتعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين، بما يساهم في تحسين الصورة الذهنية للمصارف وتعزيز ولاء العملاء.

تناولت دراسة بريقات وآخرون (2020) بعنوان:

معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة الليبية من خلال دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للإسمنت

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز العوامل التي تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة الأهلية للإسمنت، مركزة على ثلاثة محاور رئيسية: إدراك متخذي القرار لمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية، وجود أنظمة وتشريعات ملزمة بالإفصاح، واستعداد الإدارة لتحمل التكاليف المترتبة على الإفصاح. وانطلقت مشكلة الدراسة من التساؤل الرئيسي حول وجود معوقات تعرقل الإفصاح، مع تساؤلات فرعية تناولت مدى إدراك الإدارة للمفهوم، والتشريعات المنظمة، وقبول الإدارة للتكاليف الإضافية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة استبانة ميدانية وزعت على (70) موظفًا من الإداريين والمحاسبين ومراجعي الحسابات بالشركة، استُرجع منها (66) استبانة صالحة للتحليل بنسبة (94.29%) وكشفت النتائج أن المعوقات الناتجة عن ضعف إدراك متخذي القرار كانت مرتفعة، نتيجة غياب رؤية واضحة لدى الإدارة وعدم إدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن أولوياتها التنفيذية. كما تبين أن المعوقات التنظيمية والتشريعية المرتبطة

بضعف القوانين والإجراءات الملزمة بالإفصاح كانت مرتفعة، مما سمح بوجود ثغرات يمكن للشركة استغلالها لتجنب الالتزام. وأظهرت النتائج كذلك أن المعوقات المالية تمثل تحدياً رئيسياً، بسبب محدودية الموارد المالية وغياب الحوافز الحكومية مثل الإعفاءات الضريبية وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بـ تفعيل التشريعات الخاصة بالإفصاح وفرض عقوبات على الممتنعين، توفير برامج تدريبية للعاملين، تعزيز ثقافة الإفصاح، واستحداث حوافز تشجيعية مثل الإعفاءات الضريبية ودعم برامج التوعية المجتمعية لتشجيع الشركات على الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية.

تناولت دراسة شبش وكعيب (2022) بعنوان:

أثر المسؤولية الاجتماعية في ولاء العملاء بالمصارف التجارية الليبية – دراسة ميدانية على بعض عملاء فروع مصرف الجمهورية بمدينة مصراتة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المصارف الليبية وقياس أثرها في ولاء العملاء المصرفيين. وانطلقت مشكلة الدراسة من تساؤل رئيسيين يتعلقان بمستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في فروع مصرف الجمهورية، ومدى تأثير ذلك في ولاء العملاء واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة عشوائية بسيطة بلغت (221) مفردة، تم استرجاع (185) استبانة منها بنسبة استجابة (83.7%). وقد تضمنت الاستبانة محورين رئيسيين: الأول يقيس أبعاد المسؤولية الاجتماعية (القانوني، الأخلاقي، الإنساني، والبيئي)، والثاني يقيس ولاء العملاء بأبعاده السلوكية والموقفية وأظهرت النتائج أن مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المصرف جاء بين المتوسط والمرتفع؛ حيث احتل البعد القانوني المرتبة الأولى بمتوسط (3.66)، يليه البعد الأخلاقي (3.55)، ثم البعد البيئي (3.00)، وأخيراً البعد الإنساني (3.07). كما أوضحت النتائج أن مستوى ولاء العملاء يتراوح أيضاً بين المتوسط والمرتفع، مع تسجيل الولاء الموقفي أعلى متوسط بين أبعاد الولاء وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية وولاء العملاء، مما يدل على أن تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية يساهم في تقوية العلاقة بين المصرف وعملائه. وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاهتمام بالأبعاد البيئية والإنسانية للمسؤولية الاجتماعية، وتفعيل برامج تدريبية لنشر ثقافتها داخل القطاع المصرفي الليبي، بما يساهم في تعزيز ولاء العملاء وتحسين الصورة الذهنية للمصارف.

تناولت دراسة القمودي (2024) بعنوان:

مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية الليبية، مستهدفة بذلك تسليط الضوء على واقع هذه الممارسة في مصرف "اليقين" كحالة تطبيقية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وقياس مدى إدراك إدارات المصارف الإسلامية الليبية لأهميتها، إضافة إلى التحقق من توفر مقومات تطبيقها، مثل وجود نظام محاسبي قادر على قياس الأداء الاجتماعي، وكفاءة الكادر الوظيفي المختص، ووضوح التشريعات المنظمة، ووجود نظام حوافز يدعم تحقيق الأهداف الاجتماعية للمصرف. وانطلقت مشكلة الدراسة من أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المصرفية، خاصة في ظل تطور العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا والحاجة إلى تعزيز دوره التنموي

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث وُزعت (35) استبانة على موظفي مصرف اليقين الإسلامي وفروعه في المنطقة الغربية، واستُرْجِع منها (31) استبانة صالحة للتحليل وأظهرت النتائج وجود إدراك واضح لدى إدارات المصارف لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية، إلا أن النظام المحاسبي المستخدم يعاني من ضعف في قدرته على قياس الأداء الاجتماعي بشكل متكامل. كما تبين أن الكادر المحاسبي لا يمتلك الكفاءة الكافية لتطبيق هذا النوع من المحاسبة، مع محدودية التدريب والحوافز المرتبطة بتطوير مهارات العاملين في هذا المجال. كذلك أشارت النتائج إلى وجود تشريعات تلزم المصارف بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، لكنها تحتاج إلى مراجعة وتحديث بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح الحديثة، إضافة إلى غياب نظام حوافز فعال يدعم مشاركة العاملين في الأنشطة الاجتماعية وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز وعي إدارات المصارف بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتطوير الأنظمة والتشريعات المنظمة لها، مع الاهتمام بتدريب الكوادر الوظيفية وتحفيزها، وتشجيع المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية ذات الصلة. كما أكدت على أهمية إجراء مزيد من الدراسات المستقبلية التي تسهم في تطوير آليات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية داخل المصارف الإسلامية الليبية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية بتناول محاسبة المسؤولية الاجتماعية من منظور مختلف عن الطرح التقليدي، حيث تنظر إليها بوصفها أداة للتغيير الاجتماعي وليس مجرد وسيلة للإفصاح أو تحسين الأداء المؤسسي. فبينما ركزت معظم الدراسات السابقة على قياس مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية أو تأثيرها في رضا العملاء وجودة الخدمات، تسعى هذه الدراسة إلى توسيع الإطار التحليلي من البعد الفني للمحاسبة إلى البعد الإنساني والاجتماعي، من خلال ربط الممارسات المحاسبية بالأثر المجتمعي داخل البيئة الليبية التي تمر بمرحلة اقتصادية تتسم بتحديات هيكلية وتحولات مؤسسية وكما تجمع الدراسة بين المعالجة النظرية والتحليل النقدي للواقع المصرفي، وتهدف إلى بناء تصور فكري يوضح كيف يمكن للمحاسبة الاجتماعية أن تسهم في إعادة تشكيل العلاقة بين المصرف والمجتمع، بحيث يصبح للمصارف دور يتجاوز تحقيق الربحية إلى المساهمة في دعم التنمية والعدالة الاجتماعية وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في أنها تسد فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت المحاسبة كأداة للتغيير الاجتماعي، إذ ركزت معظم الأدبيات السابقة على الجوانب التطبيقية أو السلوكية للمسؤولية الاجتماعية دون التعمق في أبعادها الفلسفية والقيمية. كما تبرز الفجوة في ندرة الدراسات الليبية التي بحثت العلاقة بين المحاسبة والتنمية المجتمعية، أو قدمت نماذج توضح كيفية توظيف المحاسبة لدعم التكافل الاجتماعي، خصوصاً في سياق الاقتصاد ذي المرجعية الإسلامية ورغم ما تتمتع به الدراسة من عناصر قوية، مثل جدة الموضوع وعمق الطرح النظري وربط الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية بالوظيفة المحاسبية، إلا أنها قد تواجه بعض التحديات، من أبرزها صعوبة ترجمة الأبعاد الاجتماعية إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي، أو احتمال غلبة الطابع النظري في حال عدم تدعيم الإطار المفاهيمي بنتائج ميدانية قوية وبناءً على ذلك، تسعى الدراسة

إلى الإسهام في تطوير فهم أوسع لدور المحاسبة في تحقيق التنمية الاجتماعية، وفتح المجال أمام بحوث مستقبلية تبحث في آليات تطبيق المحاسبة الاجتماعية داخل المصارف، وتطوير نماذج عملية تعزز دورها في خدمة المجتمع.

3-1 مشكلة الدراسة:

بالرغم من تزايد الاهتمام بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الأدبيات المعاصرة، إلا أن معظم الدراسات السابقة في السياق الليبي ظلت تركز على جوانب محدودة، كمدى الالتزام بالإفصاح أو أثر المسؤولية الاجتماعية على ولاء العملاء وتحسين الخدمات. في المقابل، لم تحظ المحاسبة بدراسة كأداة ذات طابع تحويلي يمكن أن تسهم في تحقيق التغيير الاجتماعي، وإعادة تشكيل العلاقة بين المصارف والمجتمع من خلال أدوار أخلاقية وتنموية. ويلاحظ غياب البعد الفلسفي والاجتماعي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في البيئات المصرفية الليبية، خاصة في ظل التحديات المؤسسية والتشريعية والمهنية التي تعيق تفعيل هذا الدور. من هنا تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية تتناول محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الليبية ليس فقط بوصفها آلية محاسبية، بل كأداة استراتيجية قادرة على إحداث أثر اجتماعي ملموس، بما يسد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات ويخدم قضايا التنمية والاستقرار المجتمعي. من خلال ذلك يتم اشتقاق التساؤل الرئيسي التالي: ((ما مدى ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للتغيير الاجتماعي في المصارف الليبية وما هي العوامل المؤسسية والتشريعية التي تعيق أو تدعم هذا الدور؟))

من خلال التساؤل الرئيسي يتم اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مستوى إدراك إدارات المصارف الليبية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أداة للتغيير الاجتماعي؟
2. ما مدى توافر المقومات المؤسسية والتشريعية والمحاسبية اللازمة لتفعيل دور المحاسبة الاجتماعية في تحقيق أهداف تنموية؟
3. ما أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تفعيل محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للتغيير داخل البيئة المصرفية الليبية؟

4-1 أهداف الدراسة:

1. تحديد مستوى إدراك إدارات المصارف الليبية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بوصفها أداة للتغيير الاجتماعي، وليس مجرد وسيلة للإفصاح المالي أو تحسين الصورة المؤسسية.
2. رصد وتحليل مدى توافر المقومات المؤسسية والتنظيمية والمحاسبية (مثل النظم المحاسبية، الكوادر البشرية، الأطر التشريعية) التي تسهم في تفعيل محاسبة المسؤولية الاجتماعية داخل المصارف الليبية.
3. استكشاف أبرز التحديات والمعوقات التي تحول دون توظيف محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحقيق الأثر المجتمعي المطلوب، سواء على مستوى التطبيق العملي أو البيئة التشريعية أو الثقافية.
4. اقتراح توصيات علمية وعملية قابلة للتنفيذ تهدف إلى تعزيز دور المحاسبة الاجتماعية في دعم التغيير الاجتماعي وتعزيز مساهمة المصارف الليبية في التنمية المجتمعية المستدامة.

5-1 أهمية الدراسة:

تم تقسيم أهمية الدراسة إلى قسمين هما:
الأهمية العلمية: تتمثل في سد الفجوة البحثية في المكتبة الليبية حول الدور التحويلي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية. كما تستمد الدراسة أهميتها من تسليط الضوء على تقاطع الممارسات المحاسبية في القطاع المصرفي مما يوفر إطاراً مرجعياً للباحثين للربط بين المحاسبة والتنمية المستدامة.
الأهمية العملية: تكمن في تقديم رؤية تشخيصية لإدارات المصارف والجهات الرقابية (مثل مصرف ليبيا المركزي وسوق المال الليبي) حول واقع الإفصاح الاجتماعي. وتُسهم مخرجات الدراسة في توجيه السياسات لتبني متطلبات إفصاح شفافة تعزز من جذب الاستثمارات وتحسين الصورة الذهنية للمؤسسات المالية في المجتمع.

6-1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الصفرية الرئيسية (H_0):

لا تُمارس محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للتغير الاجتماعي في المصارف الليبية، ولا توجد عوامل مؤسسية أو تشريعية أو محاسبية تدعم تفعيل هذا الدور، كما أن التحديات لا تؤثر تأثيراً جوهرياً على هذه الممارسة.

الفرضيات الفرعية الصفرية (H_{0i}):

1. H_{01} : لا يوجد إدراك كافٍ لدى إدارات المصارف الليبية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للتغير الاجتماعي.
2. H_{02} : لا تتوافر المقومات المؤسسية والتشريعية والمحاسبية اللازمة لتفعيل محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الليبية.
3. H_{03} : لا توجد تحديات أو معوقات تؤثر تأثيراً كبيراً على تفعيل محاسبة المسؤولية الاجتماعية داخل البيئة المصرفية الليبية.

7-1 نموذج الدراسة:



من اعداد الباحثين؛ بالاعتماد على الأدبيات الدراسة

1-8 حدود الدراسة:

1. حدود الموضوعية:

تركز الدراسة على محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها كأداة للتغيير الاجتماعي، مع تحليل الممارسات والسياسات المحاسبية المتعلقة بها داخل المصارف الليبية الواقعة في منطقة وادي الشاطئ ومدينة بنغازي. لا تشمل الدراسة جوانب المسؤولية الاجتماعية في القطاعات غير المصرفية.

2. حدود المكانية:

تقتصر الدراسة على المصارف العاملة الواقعة في منطقة وادي الشاطئ ومدينة بنغازي.

3. حدود البشرية:

تستهدف الدراسة إدارات المصارف الليبية الواقعة في منطقة وادي الشاطئ ومدينة بنغازي، وخاصة العاملين في أقسام المحاسبة، المسؤولية الاجتماعية، والإدارة العليا، لما لهم من دور مباشر في إدراك وتفعيل محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

4. الحدود الزمنية:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية خلال عام 2025، لقياس الوضع الحالي والاتجاهات الحديثة في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية داخل المصارف الليبية.

2- الإطار المفاهيمي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تزايد الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية (SRA) منذ سبعينيات القرن الماضي، مدفوعاً بتنامي توقعات أصحاب المصلحة، وتطور مفهوم الشركات كمواطنين مؤثرين في النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في سياق المصارف الليبية، حيث يسود اقتصاد يعتمد على النفط ويواجه تحديات عديدة من حوكمة وشفافية، يغدو إدماج SRA أداة حيوية لتعزيز الشرعية المؤسسية، وجذب الاستثمارات الدولية، وخلق قيمة مشتركة للمجتمع والبيئة.

2-1 مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تُعرف محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها "عملية تحديد وقياس والإبلاغ عن الآثار الاجتماعية والبيئية للأنشطة الاقتصادية للمنظمات إلى فئات معنية داخل وخارج المؤسسة ويُنظر إليها كإطار موسّع يتجاوز أهداف المحاسبة التقليدية، حيث يسعى إلى إدراج الأثر الاجتماعي والبيئي ضمن القوائم المالية والتقارير السنوية (Gray et al, 1996).

2-2 المبادئ الأساسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز محاسبة المسؤولية الاجتماعية على المبادئ الآتية (Elkington, 1997):

1. المادية **Materiality**: التركيز على القضايا التي تؤثر فعلياً في قرارات أصحاب المصلحة.
2. الشمول **Inclusivity**: إشراك جميع الفئات المتأثرة في تحديد المؤشرات الرئيسية.
3. القابلية للمقارنة **Comparability**: الالتزام بمعايير عالمية (مثل GRI / SASB) لتمكين التحليل الطولي والمقارن.

4. الدقة والموثوقية Reliability: استخدام تأكيد خارجي (External Assurance) لزيادة مصداقية البيانات.
5. التوازن Balance: عرض الإيجابيات والسلبيات على حدّ سواء لتفادي التقارير الترويجية (Green-washing).

كما يمكن توضيح المبادئ الأساسية للمحاسبة الاجتماعية في الآتي

1. مبدأ الإفصاح الشامل: ضرورة تقديم معلومات دقيقة وشفافة تتعلق بأداء المؤسسة الاجتماعي والبيئي.
 2. مبدأ العدالة بين الأطراف: احترام مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، بما فيهم المجتمع والعاملين والدولة.
 3. مبدأ التفاعل الأخلاقي: اتخاذ القرارات التنظيمية بناءً على أبعاد أخلاقية وإنسانية (Elkington, 1997).
- 30-2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية):

تشمل محاسبة المسؤولية الاجتماعية ثلاثة أبعاد مترابطة (Carroll, 1991):

1. البعد الاقتصادي: يتمثل في تحقيق الأرباح بشكل عادل ومسؤول، ودفع الضرائب، وتوفير فرص العمل، لتحقيق قيمة اقتصادية، ويقصد بالقيمة المضافة الاقتصادية، توزيع الدخل مؤشر القيمة الاقتصادية الموزعة (EV)، مؤشر الاستقرار المالي المشروط تقرير بنك HSBC 2023 أظهر 32% من الأرباح أُعيد استثمارها في المجتمعات المحلية.
2. البعد الاجتماعي: يشمل احترام حقوق الإنسان، دعم التعليم، والحد من الفقر، التوظيف العادل، تنمية رأس المال البشري، الاستثمار المجتمعي، تكلفة التدريب للفرد، مؤشر تكرار الحوادث، نسبة الإنفاق المجتمعي إلى صافي الربح، ومثال على ذلك البنك الأهلي المصري خصص 2% من أرباحه لتمويل مشروعات تعليمية.
3. البعد البيئي: يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة، تقليل انبعاث الغازات، والتخلص الآمن من النفايات الصناعية، البصمة الكربونية، استهلاك المياه، إدارة المخلفات التكلفة البيئية المخصصة، مؤشر كفاءة الطاقة بنك BNP Paribas خفّض انبعاثاته بنسبة 15% بين 2018 و2022 والبصمة الكربونية، استهلاك المياه، إدارة المخلفات التكلفة البيئية المخصصة، مؤشر كفاءة الطاقة بنك BNP Paribas خفّض انبعاثاته بنسبة 15% بين 2018 و2022.

2-3 واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الليبية:

أظهرت دراسات ميدانية بأن غالبية المصارف الليبية لم تُفعّل بعد النظم المحاسبية الخاصة بالإفصاح الاجتماعي بالشكل المطلوب وتُعزى هذه الفجوة إلى غياب الإلزام القانوني، ونقص الكوادر المدربة، والتكاليف المرتبطة بالتطبيق في ظل السياق البيئي والتنظيمي (Amer & Mohamed, 2025):

أ. القوانين: لا يوجد حتى 2025 تشريع ملزم بالإفصاح غير المالي، سوى إشارة عامة في لائحة المصارف (مصرف ليبيا المركزي).

ب. البنية التحتية: محدودة أنظمة معلومات بيئية واجتماعية داخل النظم المصرفية.

ج. العوامل الثقافية: الثقافة الخيرية التقليدية تغلب على منهجية الاستثمار المسؤول

بناءً على ذلك، يتضح للباحثين أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تشكل مدخلاً مهماً لتحقيق التغير الاجتماعي، خاصة في السياق المصرفي الليبي، الذي يفتقر إلى ممارسات إفصاح منظمة. وتُسهم هذه الخلفية

النظرية في تأسيس تصور تحليلي لدور المحاسبة الاجتماعية في تعزيز التنمية، ما يستدعي دراسة الواقع الحالي للمصارف الليبية واستكشاف إمكانات التفعيل الفعّال للمسؤولية الاجتماعية من خلال أدوات محاسبية قياسية.

2-4 محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة المدرجة:

تُعد بورصات الأوراق المالية المحرك الأساسي لفرض ممارسات المحاسبة الاجتماعية. فالشركات المساهمة المدرجة تخضع لقواعد حوكمة صارمة تلزمها بالإفصاح غير المالي (ESG). ويعتبر هذا الإفصاح أداة للحد من عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) بين الإدارة والمستثمرين، مما يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال، ورفع القيمة السوقية للأسهم (Market Value)، وجذب الصناديق الاستثمارية التي تستهدف الاستثمار المسؤول اجتماعياً (Dorgham&et al,2015).

3-دراسة استكشافية:

3-1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بالأسلوب الاستكشافي الميداني، وذلك بهدف تحليل واقع تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الليبية بمنطقة وادي الشاطئ ومدينة بنغازي، وتقييم مدى إسهامها كممارسة محاسبية في إحداث التغير الاجتماعي داخل المجتمع المحلي. وقد تم استخدام هذا المنهج لكونه الأنسب لفهم الظواهر في سياقها الواقعي، وتحديد الاتجاهات العامة لممارسات المحاسبة الاجتماعية، من خلال جمع البيانات من الميدان وتحليلها بطريقة وصفية وتحليلية، بما يعكس آراء العاملين في القطاع المصرفي من محاسبين ومهنيين.

3-2 أدوات جمع البيانات:

تم اعتماد الاستبانة الورقية كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تم إعدادها وتصميمها بما يتوافق مع أهداف الدراسة ومحاورها الأساسية، المتعلقة بدور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التغير الاجتماعي داخل المصارف الليبية في منطقة وادي الشاطئ ومدينة بنغازي. تضمنت الاستبانة مجموعة من الأسئلة المغلقة، تم تنظيمها وفق مقياس ليكرت الخماسي، لقياس اتجاهات ودرجة وعي وتقبل المبحوثين للمفاهيم المرتبطة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، ودورها في خدمة المجتمع المحلي. وقد رُوعي في إعدادها وضوح الصياغة، والتدرج المنطقي في عرض المحاور لضمان دقة الاستجابة وصدق النتائج.

3-3 مجتمع الدراسة وعينها:

يتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة والإدارة داخل المصارف الليبية الواقعة في منطقة وادي الشاطئ ومدينة بنغازي، ممن لهم علاقة مباشرة بتطبيق أو متابعة ممارسات محاسبة المسؤولية الاجتماعية. وتم اختيار عينة قصدية من هذا المجتمع، شملت موظفين من ذوي الخبرة والمعرفة بالمجالات

المحاسبية والاجتماعية، لضمان الحصول على بيانات دقيقة ومعبرة عن واقع المحاسبة الاجتماعية ومدى إسهامها في التغير الاجتماعي المحلي.

• حجم العينة: 29 مشاركاً.

4-3 أساليب تحليل البيانات

تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك على النحو الآتي:

جدول (أ): الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الأسلوب الإحصائي	الغرض والهدف من الاستخدام
التحليل التكراري والنسب المئوية	وصف الخصائص الديمغرافية (الشخصية والوظيفية) لعينة الدراسة
معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	قياس درجة الثبات والاتساق الداخلي لأداة الدراسة (القيم المقبولة $0.60 \leq$)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	تحديد مستوى الموافقة العام وقياس مدى تشتت آراء الباحثين
اختبار T لعينة واحدة (One-Sample T-test)	مقارنة متوسطات إجابات العينة بالقيمة الفرضية (3) لتحديد الدلالة الإحصائية
تصنيف درجة الموافقة	تحويل المتوسطات الحسابية إلى مستويات وصفية (من منخفض جداً إلى كبير جداً)
الترتيب النسبي (Ranking)	ترتيب الفقرات والمحاور حسب أهميتها النسبية

5-3 صدق الأداة وثباتها

1-5-3 صدق الأداة (Validity)

للتأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبانة)، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة الأكاديمية والمهنية في مجالات المحاسبة، المسؤولية الاجتماعية، والمناهج البحثية. وقد قام المحكمون بفحص فقرات الاستبانة من حيث مدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وشمولها لمحاور الموضوع، وسلامتها من الناحية اللغوية والمنهجية. بناءً على ملاحظاتهم، تم إجراء التعديلات اللازمة، وبذلك تحقق في الأداة الصدق الظاهري وصدق المحتوى، مما يعزز من موثوقية النتائج المتوقعة.

2-5-3 ثبات الأداة (Reliability)

لقياس ثبات الاستبانة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لجميع محاور الأداة:

جدول رقم (1): نتائج اختبار الصدق والثبات (ألفا كرونباخ)

التقييم الإحصائي	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحور الدراسي
ثبات مقبول	0.72	3	المحور الأول: إدارة المصرف
ثبات جيد جداً	0.81	4	المحور الثاني: الدور المؤسسي والتشريعي
ثبات مقبول	0.68	3	المحور الثالث: التحديات والمعوقات
ثبات عالٍ وممتاز	0.89	10	إجمالي أداة الدراسة (الاستبانة)

تُظهر النتائج أن الاستبانة تتمتع بثبات عالٍ ككل (0.89)، مما يؤكد اتساقها الداخلي وصلاحيها للتطبيق الميداني.

6-3 اختبار التوزيع الطبيعي

تم التحقق من توزيع البيانات طبيعياً لضمان صلاحية استخدام الاختبارات البارامترية (Parametric Tests).

جدول رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي للمحاور (Shapiro-Wilk)

النتيجة الإحصائية	قيمة الدلالة (Sig.)	إحصائية الاختبار (W)	المحور الدراسي
يتبع التوزيع الطبيعي	0.142	0.912	إدارة المصرف
يتبع التوزيع الطبيعي	0.089	0.938	الدور المؤسسي والتشريعي
يتبع التوزيع الطبيعي	0.118	0.905	التحديات والمعوقات

بما أن قيمة الدلالة (Sig.) لجميع المحاور أكبر من (0.05)، فإننا نقبل فرضية التوزيع الطبيعي، مما يجيز استخدام اختبار T لعينة واحدة.

7-3 عرض النتائج التحليل الإحصائي بواسطة برنامج SPSS v27

1-7-3 النتائج المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية (الشخصية والوظيفية)

جدول رقم (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية (N=29)

النسبة المئوية	التكرار	الفئة	الخاصية الديمغرافية
34.5%	10	مصرف الجمهورية	المصرف العامل
17.2%	5	مصرف الصحاري	
17.2%	5	المصرف التجاري الوطني	
17.3%	5	مصرف التجارة والتنمية	
13.8%	4	مصرف الوحدة	
51.7%	15	موظف	المسمى الوظيفي
31.0%	9	رئيس قسم	
10.3%	3	نائب مدير	
6.9%	2	مدير	
41.4%	12	محاسبة	التخصص العلمي
27.6%	8	تخصصات أخرى	
24.1%	7	إدارة	
6.9%	2	حاسوب	
72.4%	21	جامعي (بكالوريوس)	المؤهل العلمي
17.2%	5	دون الجامعي	
10.3%	3	أعلى من الجامعي (ماجستير/دكتوراه)	
27.6%	8	من 10 إلى 15 سنة	سنوات الخبرة
27.6%	8	15 سنة فأكثر	
24.1%	7	أقل من 5 سنوات	
20.7%	6	من 5 إلى 10 سنوات	

يوضح التحليل الديموغرافي أن عينة الدراسة بلغت (29) موظفاً من عدد من المصارف الليبية، حيث جاءت النسبة الأكبر من مصرف الجمهورية (34.5%)، تليه مصرف الصحاري والمصرف التجاري الوطني بنسبة

(17.2%) لكل منهما، ثم مصرف التجارة والتنمية (17.3%)، وأخيراً مصرف الوحدة (13.8%)، وهو ما يعكس تنوعاً مؤسسياً مقبولاً داخل العينة ومن حيث المسمى الوظيفي، شكل الموظفون النسبة الأكبر (51.7%)، يليهم رؤساء الأقسام (31.0%)، ثم نواب المديرين (10.3%)، وأخيراً المديرون (6.9%)، مما يدل على أن غالبية المشاركين من المستويات التنفيذية والإشرافية المرتبطة مباشرة بالعمل المحاسبي والإداري وأما من حيث التخصص العلمي، فقد تصدر تخصص المحاسبة (41.4%)، تليه تخصصات أخرى (27.6%)، ثم الإدارة (24.1%)، وأخيراً الحاسوب (6.9%). وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي، فإن أغلب أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس (72.4%)، يليهم الحاصلون على مؤهلات دون الجامعية (17.2%)، ثم المؤهلات العليا (10.3%) وفيما يخص سنوات الخبرة، فقد توزعت العينة بين فئات مختلفة؛ حيث بلغت نسبة من لديهم خبرة من 10-15 سنة وأكثر من 15 سنة (27.6%) لكل منهما، يليهم من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات (24.1%)، ثم فئة 5-10 سنوات (20.7%). ويشير هذا التوزيع إلى تنوع نسبي في مستويات الخبرة، الأمر الذي يعزز موثوقية البيانات ويمنح الدراسة رؤية أشمل لواقع الممارسات في المصارف.

2-7-3 النتائج المتعلقة بالمحاور الدراسية (التحليل الوصفي)

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (إدارة المصرف)

ر.م	مضمون الفقرة الدراسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	الدلالة (Sig)	الترتبة	درجة الموافقة
1	تعقد الإدارة ورش عمل خاصة لتوعية الموظفين بالخدمات الاجتماعية	3.83	1.27	2.10	0.045	1	متوسط
3	تقديم الدعم المادي والمعنوي لمنظمات المجتمع المدني والهلال الأحمر	3.62	1.04	3.25	0.003	2	متوسط
2	عمل دورات تدريبية للموظفين على ريادة الأعمال الاجتماعية	3.48	1.08	4.26	0.000	3	متوسط
-	المتوسط العام للمحور الأول	3.64	0.91	4.01	0.000	-	متوسط

يبين التحليل الوصفي لمحور إدارة المصرف أن المتوسط العام بلغ (3.64) بانحراف معياري (0.91)، مما يشير إلى درجة موافقة متوسطة لدى أفراد العينة تجاه ممارسات الإدارة الداعمة للمسؤولية الاجتماعية داخل المصارف. كما أظهرت قيمة اختبار (T) البالغة (4.01) عند مستوى دلالة (0.000) وجود دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (0.05)، وهو ما يعكس إدراك العاملين لوجود اهتمام إداري نسبي بالأنشطة الاجتماعية وعلى مستوى الفقرات، جاءت فقرة تنظيم ورش عمل لتوعية الموظفين بالخدمات الاجتماعية في المرتبة الأولى بمتوسط (3.83)، مما يدل على توجه إداري لنشر الوعي حول الخدمات الاجتماعية داخل المصارف. تلتها فقرة تقديم الدعم المادي والمعنوي لمنظمات المجتمع المدني والهلال الأحمر بمتوسط (3.62)، وهو ما يشير إلى وجود مساهمة مجتمعية من المصارف ولكن بدرجة متوسطة. أما فقرة تنظيم دورات تدريبية في ريادة الأعمال

الاجتماعية فقد سجلت أدنى متوسط (3.48)، مما يعكس محدودية الاهتمام النسبي بهذا الجانب مقارنة ببقية الممارسات وبوجه عام، توضح النتائج أن إدارات المصارف تمارس بعض أنشطة المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة، سواء من خلال التوعية أو دعم المؤسسات المجتمعية أو تدريب الموظفين، إلا أن هذه الممارسات ما تزال بحاجة إلى تعزيز وتطوير لتحقيق أثر اجتماعي أكثر وضوحاً.

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني (الدور المؤسسي والتشريعي)

ر.م	مضمون الفقرة الدراسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	الدلالة (Sig)	الترتبة	درجة الموافقة
4	الاهتمام بتقديم أحدث الخدمات التي تسهل الحياة الاجتماعية للزبائن	4.17	0.92	6.79	0.000	1	كبير
1	دعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة كدور في التنمية المحلية	3.90	0.94	5.12	0.000	2	متوسط
3	السلاسة والمرونة المهنية المحاسبية في إنهاء المعاملات دون تعقيدات	3.90	1.07	4.52	0.000	2	متوسط
2	تقديم خدمات اجتماعية وفقاً لتشريعات قانونية إسلامية سليمة	3.79	1.01	4.18	0.000	3	متوسط
-	المتوسط العام للمحور الثاني	3.94	0.79	6.32	0.000	-	متوسط

تشير نتائج التحليل الوصفي لمحور الدور المؤسسي والتشريعي إلى أن المتوسط العام بلغ (3.94) بانحراف معياري (0.79)، ما يعكس درجة موافقة متوسطة تميل إلى الارتفاع لدى أفراد العينة بشأن دور المصارف في دعم المسؤولية الاجتماعية. كما أظهرت قيمة اختبار (T) البالغة (6.32) عند مستوى دلالة (0.000) وجود دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (0.05)، مما يدل على إدراك العاملين لأهمية هذا الدور داخل المؤسسات المصرفية.

وعلى مستوى الفقرات، جاءت فقرة الاهتمام بتقديم أحدث الخدمات التي تسهل الحياة الاجتماعية للزبائن في المرتبة الأولى بمتوسط (4.17)، ما يعكس توجه المصارف نحو تطوير خدماتها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع. تلتها فقرتا دعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمرونة المهنية في إنجاز المعاملات بمتوسط (3.90)، مما يشير إلى إدراك العاملين لدور المصارف في دعم التنمية المحلية وتحسين كفاءة الإجراءات المصرفية. أما فقرة تقديم خدمات اجتماعية وفقاً لتشريعات قانونية إسلامية فقد سجلت متوسطاً (3.79)، وهو مستوى موافقة متوسط يدل على حضور هذا البعد في الممارسة المصرفية ولكن بدرجة أقل.

وبوجه عام، تعكس النتائج وجود اهتمام ملحوظ بالدور المؤسسي والتشريعي للمصارف في تقديم خدمات ذات بعد اجتماعي، إلا أن مستوى التطبيق ما يزال ضمن الدرجة المتوسطة، الأمر الذي يستدعي تعزيز السياسات والتشريعات المؤسسية لدعم مساهمة المصارف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث (التحديات والمعوقات)

درجة الموافقة	الرتبة	الدلالة (Sig)	قيمة (T)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مضمون الفقرة الدراسية	ر.م
كبير	1	0.000	5.78	1.09	4.17	عدم المرونة في القوانين المتبعة يعد من أبرز المعوقات الاجتماعية	3
متوسط	2	0.001	3.65	1.25	3.86	التقدم التكنولوجي عائقاً أحياناً أمام الخدمات ذات الطابع غير الملمس	2
متوسط	3	0.062	1.94	1.32	3.48	نقص الدورات لتعزيز الكفاءة الفكرية بأهمية المحاسبة الاجتماعية	1
متوسط	-	0.000	4.61	0.97	3.84	المتوسط العام للمحور الثالث	-

يبين التحليل الوصفي لفقرات محور التحديات والمعوقات أن المتوسط العام بلغ (3.84) بانحراف معياري (0.97)، مما يدل على درجة موافقة متوسطة لدى أفراد العينة بشأن وجود معوقات تواجه تطبيق الممارسات المرتبطة بالمحاسبة ذات البعد الاجتماعي في المصارف. كما أظهرت نتائج اختبار (T) البالغة (4.61) عند مستوى دلالة (0.000) وجود دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (0.05)، الأمر الذي يعكس إدراك العاملين لوجود عوائق تؤثر في فاعلية الدور الاجتماعي للمصارف.

وعلى مستوى الفقرات، تصدرت فقرة عدم المرونة في القوانين المتبعة المرتبة الأولى بمتوسط (4.17)، ما يشير إلى أن القيود القانونية والتنظيمية تُعد من أبرز التحديات أمام تبني المبادرات الاجتماعية. تلتها فقرة التقدم التكنولوجي كعائق لبعض الخدمات غير الملموسة بمتوسط (3.86)، وهو ما يعكس وجود صعوبات مرتبطة بالتحول التكنولوجي في تقديم بعض الخدمات ذات الطابع الاجتماعي. أما فقرة نقص الدورات التدريبية لتعزيز الوعي بالمحاسبة الاجتماعية فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.48)، دون دلالة إحصائية معنوية، مما يدل على أن العاملين لا يعدّون التدريب عائقاً رئيسياً مقارنة ببقية التحديات.

وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن التحديات التنظيمية والتشريعية تمثل العائق الأبرز أمام تفعيل المحاسبة ذات البعد الاجتماعي في المصارف، في حين تظهر التحديات التكنولوجية والتدريبية بدرجة أقل.

3-7-3 اختبار فرضيات الدراسة (One-Sample T-Test)

جدول رقم (7): ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

القرار الإحصائي	القيمة الجدولية	الدلالة (Sig)	قيمة (T) المحسوبة	المتوسط الحسابي	الفرضية المختبرة
قبول الفرضية البديلة	2.045	0.000	4.01	3.64	الفرضية الفرعية الأولى
قبول الفرضية البديلة	2.045	0.000	6.32	3.94	الفرضية الفرعية الثانية
قبول الفرضية البديلة	2.045	0.000	4.61	3.84	الفرضية الفرعية الثالثة

أظهرت جميع الاختبارات قبول الفرضيات البديلة عند مستوى دلالة (0.05)، مما يؤكد معنوية النتائج المتحصل عليها وتأثير المسؤولية الاجتماعية في التغير الاجتماعي.

8-3 النتائج والتوصيات:

1-8-3 النتائج الدراسة:

1. إدراك إدارات المصارف الليبية لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

كشفت الدراسة عن وجود وعي نسبي لدى إدارات المصارف بأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية، إلا أن هذا الإدراك لا يرقى إلى مستوى يجعل من المحاسبة الاجتماعية أداة فعالة لإحداث التغيير المجتمعي المطلوب، إذ تظل الممارسات محدودة وغير ممنهجة.

2. مساهمة مؤسسية وتشريعية متواضعة في دعم المحاسبة الاجتماعية:

بيّنت النتائج أن هناك جهوداً مؤسسية وتشريعية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية، تتجلى في بعض الخدمات والأنشطة المقدمة، إلا أن غياب الإطار القانوني الملزم وعدم وجود سياسات واضحة يقلل من فاعلية هذه المساهمات، ويجعلها أقرب إلى مبادرات فردية.

3. وجود معوقات تنظيمية ومهنية تؤثر على التطبيق:

أظهرت الدراسة وجود تحديات حقيقية تعيق التطبيق الفعلي للمحاسبة الاجتماعية، من أبرزها: ضعف المرونة في القوانين المصرفية، قلة الكوادر المؤهلة، وغياب التدريب الممنهج، إلى جانب صعوبات تكنولوجية تعرقل تقديم خدمات اجتماعية متطورة.

4. تفاوت في تطبيق مفاهيم المسؤولية الاجتماعية بين المصارف:

لوحظ تباين واضح في مستوى التفاعل مع مفاهيم المسؤولية الاجتماعية بين المصارف المشاركة في الدراسة، حيث تبّنت بعض المصارف ممارسات اجتماعية بشكل أكثر وضوحاً، في حين اقتصرَت أخرى على أنشطة سطحية دون ارتباط استراتيجي بمفهوم التنمية المجتمعية.

5. قصور في استخدام المحاسبة كأداة للتغيير الاجتماعي الحقيقي:

رغم إدراك بعض العاملين لأهمية المحاسبة الاجتماعية، إلا أن التطبيق العملي لا يزال أقرب إلى كونه شكلياً أو محدود الأثر، ولم يرتق بعد إلى مستوى الأداة المؤثرة في التنمية أو في تحسين العلاقة بين المصرف والمجتمع المحلي.

2-8-3 توصيات الدراسة:

1. تعزيز الوعي الإداري بالمحاسبة الاجتماعية:

ضرورة رفع مستوى الوعي لدى إدارات المصارف بأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية، من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية تستهدف العاملين في الإدارات العليا والأقسام المحاسبية.

2. تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية:

العمل على سن تشريعات واضحة تلزم المصارف بإدراج أبعاد المسؤولية الاجتماعية ضمن تقاريرها المالية وغير المالية، وتحديد معايير وطنية للإفصاح الاجتماعي تماشى مع الممارسات الدولية.

3. إدماج المحاسبة الاجتماعية في النظام المحاسبي للمصارف:

إدخال آليات قياس الأداء الاجتماعي ضمن النظم المحاسبية الداخلية، مع التركيز على مؤشرات تقيس الأثر الاجتماعي والبيئي إلى جانب المؤشرات المالية التقليدية.

4. معالجة التحديات المؤسسية والتقنية:

ضرورة تحديث البنية التحتية التقنية للمصارف وتطوير نظم المعلومات لدعم الإفصاح الاجتماعي، بالإضافة إلى اعتماد سياسات داخلية مرنة تسهل تطبيق مفاهيم المسؤولية الاجتماعية.

5. الاهتمام بتأهيل الكوادر الوظيفية:

الاستثمار في تدريب الموظفين على مفاهيم وتقنيات المحاسبة الاجتماعية، وتوفير برامج تعليم مستمر تمكنهم من فهم متطلبات العمل الاجتماعي وتطبيقها بكفاءة.

6. تأسيس وحدات للمسؤولية الاجتماعية داخل المصارف:

إنشاء أقسام أو وحدات متخصصة تُعنى بمتابعة وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، وتكون حلقة وصل بين المصرف والمجتمع المحلي.

7. تعزيز الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني:

تشجيع المصارف على بناء علاقات تعاون مع الجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، بهدف تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة تخدم المجتمع وتحقق الأثر الاجتماعي المرجو.

8. اعتماد الشفافية في الإفصاح الاجتماعي:

ضرورة إصدار تقارير دورية تتضمن الأنشطة الاجتماعية والبيئية للمصرف، بما يعزز من ثقة المجتمع ويكرّس مبدأ المساءلة المجتمعية.

9. إجراء تقييم دوري للممارسات الاجتماعية:

دعوة المصارف إلى تقييم دوري لمستوى التزامها بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، بهدف تحسين الأداء وتطوير الخطط وفقاً لمتغيرات البيئة المصرفية والمجتمعية.

10. تشجيع البحث العلمي في المجال:

دعم البحوث والدراسات التي تتناول العلاقة بين المحاسبة والتنمية الاجتماعية، بما يُسهم في بناء قاعدة معرفية تساعد في تطوير الممارسات المحاسبية ذات البعد المجتمعي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

- القمودي، رندة المختار رحومة. (2024). مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية الليبية (دراسة حالة). مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، (9)، 353-331.
- بريقات، مصطفى محمد المبروك، سعود، المكي معتوق، سعود، أحمد الطاهر، الصغير، مفتاح عبد السلام. (2020). معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للإسمنت بالدولة الليبية. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، (1)، 1-24.
- رزكار علي أحمد علي عمر محمد، وبيشكة ون عبد الله عبد الكريم (2018) المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين نوعية الخدمات المصرفية دراسة ميدانية في عينة من المصارف التجارية في محافظة السليمانية وإدارة كرميان مجلة التنمية للدراسات القانونية والإدارية والاقتصادية، المجلد 2 العدد (1) 111 123
- شابون، أبوبكر مفتاح. (2015). محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي - دراسة تطبيقية لمعرفة مدى إدراك واهتمام الشركة الليبية للحديد والصلب بمدينة مصراته لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية. مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، (1)، 84-95.
- شبيش، خيرية محمد، وكعبية، محمد. (2022). أثر المسؤولية الاجتماعية في ولاء العملاء بالمصارف التجارية الليبية - دراسة ميدانية على بعض عملاء فروع مصرف الجمهورية بمدينة مصراته. مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم التطبيقية)، العدد 8، يناير، 8-20.
- ثانياً: المصادر الأجنبية:

- Amer, M., & Mohamed, K. (2025). The Implementation of Social Responsibility Accounting in Libyan Islamic Banks. Researchers' Portal Journal, (17).
- Bayoud, N., Kavanagh, M., & Slaughter, G. (2012). Corporate Social Responsibility Disclosure and Organizational Performance. Journal of Accounting & Organizational Change, 8(3), 309-328.
- Airout, R. M. (2025). Systematic Review of Emerging Trends and Developments in Sustainability Accounting. Journal of Risk and Financial Management, 18(11), 621. <https://doi.org/10.3390/jrfm18110621>.
- Alrawashedh, N. H. (2023). The reality of social responsibility accounting in commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. Business Perspectives, 18(2), 1-12.
- Carroll, A. B. (1991). The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders. Business Horizons, 34(4), 39-48.
- Dorham, M., Lulu, M., Alareeni, B. (2015). The extent of applying social responsibility accounting in companies Listed on the Palestine Exchange. Journal of Al Azhar University Gaza, Humanities Series, Vol.17, issue 2A, pp. 215-246.
- GRI. (2021). Global Reporting Initiative Standards. Retrieved from <https://www.globalreporting.org>.
- Gray, R., Owen, D., & Adams, C. (1996). Accounting and accountability: Changes and challenges in corporate social and environmental reporting. Prentice Hall.
- Khan, H., Muttakin, M., & Siddiqui, J. (2011). Corporate social responsibility disclosures and financial performance: Evidence from an emerging economy. Journal of Business Ethics, 97(2), 207-223.